

صلاح الحركة



البطاقة التعريفية



- ولد في برج البراجنة (إحدى ضواحي بيروت الجنوبية) سنة ١٩٤٣.
- تلقى علومه الإبتدائية في مدرسة الفرير في فرن الشباك، والمتوسطة والثانوية في الانتروناشيونال كولدج (I.C) ودرس في الجامعة الأميركية سنة ١٩٦٤ وتخرّج بشهادة عليا في حقل التربية.
- عمل مدرّساً ثانوياً بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٦، ثمّ سافر إلى افريقيا، حيث عمل مع منظمة الأونيسكو بين سنتي ١٩٦٦ و١٩٧٠. قام بأعمال حرّة في عدّة ميادين. وبين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢ عمل في السعودية في المقاولات.
- متأهل من وفاء خليل حسون، ولهما ثلاثة أولاد: رائد (هندسة كومبيوتر في الولايات المتحدة) وورنا وجاد.

- انتخب نائباً عن جبل لبنان - دائرة بعبدا - في سنة ١٩٩٦، ونال ٢١٣٦٧ صوتاً.
- ترشح للانتخابات في دورة سنة ٢٠٠٩ عن دائرة بعبدا ولم يحالفه الحظ ونال ٣٥٥٦١ صوتاً.
- شارك في عضوية لجان الأشغال العامة والموارد المائية والكهربائية، والدفاع الوطني.
- كان عضواً في «كتلة التنمية والتحرير» التي ترأسها الرئيس نبيه بري.

المحطات السياسية الرئيسية

مواقف

- في لقاء مع جريدة «نداء الوطن» (١٩٩٦/١٠/٣) قال :
- «الفراغ الحاصل في الوطن دفعني إلى خوض المعترك السياسي. وهناك هدفان أسعى إليهما هما: بناء الوطن والدولة. إن بناء الوطن يتطلب انصهاراً وطنياً حقيقياً. أما بناء الدولة فيتم من خلال المؤسسات».
- «أنا مع مبدأ الفصل بين الوزارة والنيابة».
- «الاستقرار السياسي شرط لعودة المغتربين واستثمار أموالهم...ورأيي في الأساس، هو إحلال الكفاية في كل موضوع، وضد مبدأ اعتماد الطائفية في التوظيف في مؤسسات الدولة».

(الحوادث، ٢٨/١٠/١٩٩٦)

- أنا مع نظام رئاسي يكون فيه رئيس الجمهورية مسيحياً، وإذا كان إخواننا الموارنة مختارين بين المسيحيين فنحصر هذا الأمر بالدستور، وليكن رئيس الجمهورية مارونياً مدة خمسين سنة شرط أن ينتخب من الشعب، وعندها يأخذ صلاحيات الرئاسة. واتهم رافضي اقتراح الزواج المدني بالتحجر الفكري.

(الأنوار، ٢٩/١٢/١٩٩٦)

- الحريات جزء لا يتجزأ من لبنان، وأي مساس بالحرية هو مساس بأشياء أساسية في تكوين لبنان، وقد علمتنا التجربة أنه ي كل مرة نمس الحرية تقوم انتفاضات وثورات، ويزيد التطرف، ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى اضطرابات وقلق. وأنا أود أن أقول إنني لا أخاف من مقارعة الكلمة بالحرية، خصوصاً إذا كانت لدي قناعة. وأنا نستعد أن أدافع عن «اتفاق الطائف»، إنما مشكلته أن هناك ممارسات خاطئة هي التي شوهت بعض جوانبه، أما عدا ذلك فإن «الطائف» كان خطة مرحلية مهمة جداً للحل اللبناني.

(الديار، ٤/١/١٩٩٨)

بالصور ..

1998



مع عقيلته السيدة وفاء حسون

• ردّاً على سؤال عن كيفية الخروج من صيغة الحكم بواسطة الترويكا لمصلحة منطق دولة المؤسسات، قال:

- «أولاً: إن شخصية رئيس الجمهورية مهمة جداً. النظام اللبناني يكرّس رئيس الجمهورية كرئيس للبلاد مؤتمناً على تطبيق أحكام الدستور. إن لرئيس الجمهورية مركزاً معنوياً كبيراً عدا عن الصلاحيات الأخرى التي يتمتع بها. ويجب إلغاء صيغة الترويكا التي لا وجود لها في الدستور مع إيماننا بتوازن وتعاون السلطات».

- «ثانياً: إن عمل مجلس النواب يحكمه نظام داخلي، ويجب أن يكون هناك نظام داخلي لمجلس الوزراء يؤدي إلى تحسين وتفعيل العمل الحكومي لأنه هو السلطة التنفيذية في البلاد».

- ثالثاً: لا مانع لدي من إدخال تعديلات دستورية، وأن أي تعديل يجب النظر إليه من حيث مساهمته في تحسين إنتاجية الدولة والوصول إلى نظام يعتمد الكفاية والشفافية ويبعدنا عن أي شرذمة طائفية».

«هذه العوامل مجتمعة لا تخدم فقط إلغاء الترويكا، وإنما تؤسس فعلاً لقيام لبنان قوي معافي».

(الديار، ٩/٩/١٩٩٨)

• «إن الحلول على الصعيد السياسي يجب أن تتوافق مع تطبيق كل بنود الدستور والوثيقة بشكل كامل، ولا سيما الالتزام بالحرية والديمقراطية وبمصداقيته مئة بالمئة، ومن ثم الولوج إلى عملية إصلاح كبيرة وجذرية في كل المؤسسات والإدارات، بحيث تبدأ تدريجياً إقامة دولة حديثة كلفتها أقل وفعاليتها أكبر، وتطلق عملية البناء لاحقاً بشكل مستقب عن السلطات التي يستغلها الكثيرون من المسؤولين استنسابياً لخدمة مصالح ليست بالضرورة المصالح الحقيقية للمجتمع. إن عدم محاسبة الطبقة السياسية بشكل حقيقي عن مصادر ثروتها، وبالتالي وضع قيود على قانون الانتخابات تؤمن وصول المستحقين واستبعاد الفاسدين، ما عدا ذلك، فإن أي حل سوف يكون حلاً جزئياً يبقي لبنان في العناية الفائقة دون العمل على علاجه».

(الديار، ٢٥/١١/٢٠٠٢)

• أميركا تريد تحويل المنطقة إلى حليف استراتيجي لها بسياساته وثرواته وموقعه لترسيخ وحدانية قوتها كأعظم دولة في القرن الواحد والعشرين.

(الديار، ٢٠٠٤ / ٢ / ٩)

• دعا الى اعتماد وتقسيم مرن ومتدرج للدوائر الانتخابية يفضي في النهاية إلى خلق كتل سياسية كبيرة جامعة تمهيداً لجعل المحافظة دائرة انتخابية واحدة أو حتى الوصول لبلبنان بأسره دائرة واحدة على أساس النسبية. كذلك دعا إلى تشجيع قيام كتلتين سياسيتين كبيرتين، تشكل على مساحة الوطن، وتكون مقدمة لإلغاء الطائفية السياسية مستقبلاً، وإنشاء مجلس للشيوخ، وإجراء انتخابات نيابية خارج القيد الطائفي، بحيث تجري الانتخابات عندها على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة مع اعتماد النسبية.

(وكالة الأنباء المركزية، ٢٠٠٤ / ١٢ / ١٠)

• «أنا مرشحٌ مستقلٌّ وطروحاتي قريبة جداً من رئيس الجمهورية، ولكنني شخصياً لا أعرفه. التقي مع الرئيس ميشال سليمان على خطاب القسم والكثير من المواقف التي أطلقها، والتي تتميز بأمرين، فهي تشكل القواسم الجامعة لإعادة بناء الدولة، وتعتبر نقطة الالتقاء لجميع الفرقاء. فالرئيس، رمز البلاد والمؤتمن على الدستور، يقوم بمهمته على أكمل وجه».

(موقع ليبانون فايلز، نيسان ٢٠٠٩)

• «اتفاق الدوحة اتفاق مرحلي، أما الاتفاق الأساسي الذي يجمع عليه اللبنانيون هو اتفاق الطائف، وأنا مع تطبيق اتفاق الطائف نصاً وروحاً بكل بنوده، والذين اجتمعوا في الطائف كانوا من العناصر الناضجة الذين فهموا جيداً الصيغة اللبنانية، وفهموا التدخلات الخارجية بالآزمات اللبنانية، لذلك حين أقرروا هذا الاتفاق كان حينها أفضل الممكن وعلى هذا الأساس فأعتقد أن تطبيق الطائف هو أولوية بالنسبة إلى كل اللبنانيين، أما اتفاق الدوحة فكان اتفاقاً مؤقتاً، وأنا ضد الثلث المعطل في الحكومة لأنه يشكل استمراراً للمحاصصة

التي هي ضدّ مصلحة اللبنانيين بكل طوائفهم، أما بالنسبة إلى المشاركة في الحكم فأنا من المؤيدين للمشاركة ولكن بدون ثلث معطل، وقد أن الأوان لأن نتصرف حسب الدستور، فالدستور ينص على فصل السلطات وتوازنها ويقدر ما نوّكد على فصل السلطات وتوازنها يصبح بالإمكان الارتقاء بالدولة وعملها إلى مستويات أعلى وأفضل، واتفاق الدوحة يشكل إخلاقاً بمبدأ فصل السلطات وتوازنها».

(الشراع، ٤/٥/٢٠٠٩)

أهلي وأخوتي في قضاء بعبدا،

كما في كل مرّة أطل في كتيب صغير لأحييكم قبل الانتخابات داعياً لكم بالتوفيق في وطننا الحبيب لبنان الذي نأمل أن نحفظه أمناً سالماً لنا ولأولادنا من بعدنا.

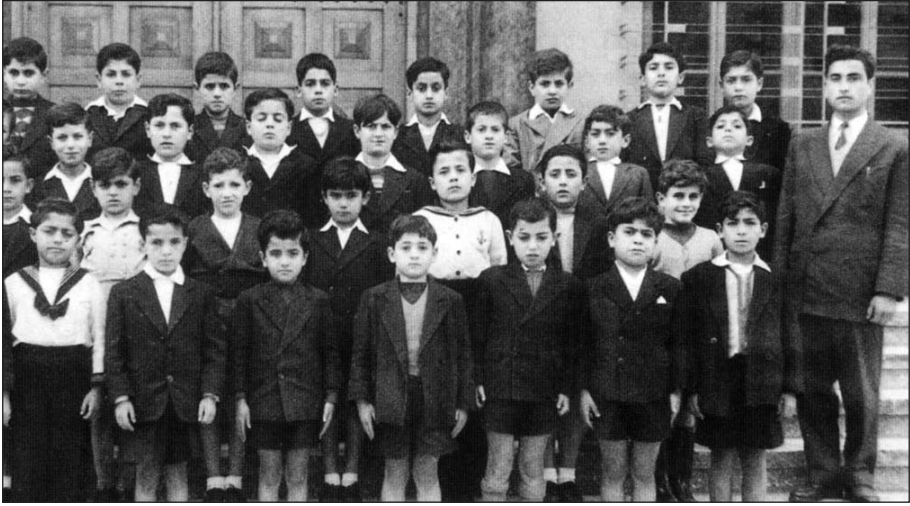
عار علينا أن لا نسلم لأبنائنا وأحفادنا ما تسلمناه من آباءنا وأجدادنا. عار علينا أن لا نرتقي به نحو الأفضل ليكون درة هذا الشرق الذي نعيش فيه.

أعاهدكم كما عرفتموني حتى اليوم أن أظل وفيّاً لكم، مخلصاً في عملي، مؤتمناً على مصلحة الوطن العليا. يا أبطال الساحل بكل شرائحك من كان يعمل معي ومن هو يعمل مع اللاتحة المنافسة، أقول لكم بكل صدق أنتم أهلي وعشيرتي وناسي التزم بكم وبقضاياكم في أي موقع كنت وعلى قدر إمكاناتي صغيرة كانت أم كبيرة طالما نبض العرق وبقي النفس. ويا أهل بعبدا أنا منكم ولكم.

وكما في كل مرة أردد مقولتي الأساسية: أطمح في بناء وطن وبناء دولة. وطن ينتمي إليه اللبنانيون قبل انتمائهم إلى طوائفهم، ودولة حديثة بعيدة عن الفساد والمحاصصات الطائفية والزبائنية.

بالصور ..

1952



صورة تذكارية في مدرسة الفريير للصف العاشر عام ١٩٥٢

2009



مرشحاً في دائرة بعيدا

المشروع الانتخابي

أخي المواطن، نتألم معاً، نحلم معاً،
الأرض الطيبة التي أنبتت كل ثمر طيب،
وعائلاتنا المحبة التي رعت خيرة الشباب،
في وطن متعثراً اسمه لبنان، أساء إليه قادته واستغلوا خيراته،
سوف نعيده سوية. نعيده إلى مستوى طموحنا وآمالنا.
اللبنانيون الذين ساهموا في بناء بلدان الشرق
الشرق الأوسط والكثير من بلدان العالم،
قادرون على إعادة بناء وطنهم.
تعالوا انضم بعضنا بعضاً، تعالوا نتكاتف ونعمل سوية،
لبنان سوف يقوم كما طائر الفينيقي، لبنان الغد أفضل،
من أجل أبنائنا وأحفادنا سوية إلى العمل
عاش لبنان.

* إنخب صلاح الحركة، لماذا؟ لأنه مجرب،
لأنه دافع عن حق المواطن في قضاء بعدد وعلى صعيد لبنان في مختلف الميادين
لأنه اهتم بتأمين الخدمات للمواطنين
لأنه شارك بالتشريع والمراقبة في قضايا الدولة من صحة وتعليم وسكن ومال
واقتصاد...

لأنه يستقبل كل ذي حاجة وينظر في حاجته ويساعده قدر الاستطاع
لأنه يطالب رئيس الحكومة باقتراح عفو سياسي عام ينهي عقداً من الأزمة الكامنة عند
أفراء عدة من
اللبنانيين

لأن عودة العماد ميشال عون وخروج الدكتور سمير جعجع من السجن يمتنان الوحدة الوطنية.

لأنه واعد بمتابعة المسيرة ذاتها وتحسينها مع الخبرة.
لأن عنوانه الصدق والوفاء ونظافة الكف، والأمل في قيامة لبنان
لبنان الوطن.
لأنه دائماً في خدمتكم.

ليس هدفي من تقديم ترشيحي للانتخابات النيابية بقصد التشريف، بل هو بقصد التكليف، تكليف نفسي بخدمة الوطن والمواطنين.

ليس قصد عائلتنا بتقديم مرشح يحمل اسمها المفاضلة مع بقية العائلات ونحن اقرباؤهم لكل الحالات، بل هو وضع طاقاتنا في تصرف أهلنا وعائلاتهم.

إن الترشح للنيابة ليس هدفه الوصول إلا بقدر ما هو لتمثيل آمال وآلام المواطنين، أساسه التضحية وليس الكسب من السلطة. وللأسف فقد استطاع نظامنا الحالي أن يغطي كل سرقات وهدر المسؤولين بحجة عدم المس بالطوائف. إن تاريخنا يدل على نظافة كفنا ونصاعة سريرتنا وعمق إيماننا بالله وبالإنسان الذي كرمه الله.

يشرفنا أن ننتمي لساحل المتن لما فيه من قيم ومحبة، في المريجي وبرج البراجنة وحرارة حريك والغبيري وفرن الشباك والشياح والحدث وكفرشيم ووادي شحرور وبسابا والحازمية وبعيدا.

* السلطة كما نريد:

نريد السلطة كما المعارضة اليوم حبيبة لا كيدية،
واعية لا متهورة، رضية غير مستفزة،

حاضنة جامعة لا مفرقة، إيجابية لا سلبية،

حوارية لا تصادمية، حوارية عن منطق لا عن حب في السلطة،

خادمة لصالح مجتمعنا لا متسلطة عليه، صائبة عن حق،

قوية عن منطق تطلب التغيير للأفضل لشعبها وهو دائم وهي متبدلة لا محالة،

قوية عن حكمة لا عن تسلط،
 نريد السلطة صاحبة قيم لا صاحبة مصالح أو غايات أو مآرب،
 وحرام، حرام إضرار النار إلا في سبيل رؤية الهدف وإلا كانت حبا بإشعال الحريق.
 الإنتخاب حق وواجب. المواطن الذي لا ينتخب لا يحق له أن يتدمر وينتقد أداء السلطة.
 إذن معاً، لننتخب من يمثل طموحنا في وطن سيد حر مستقل، في وطن يعيش أبناؤه غير
 مهجرين أو مهاجرين، في وطن هو بمثابة القلب والدماغ في محيطه العربي،
 لبنان الثقافة، لبنان العلم، لبنان الحداثة والتطور،
 لبنان الذي قال عنه قداسة البابا في ختام أعمال السينودس بأنه أكبر من وطن، إنه
 رسالة،
 لبنان الموحد في تنوعه، لبنان الحضارة على مر العصور،
 لبنان القرن الواحد والعشرين.

* المبادئ العامة:

- ١ - تطبيق كامل لوثيقة الوفاق الوطني، نصاً وروحاً، بدون أية استثنائية أو موازاة بين بنودها.
- ٢ - احترام وتطبيق القوانين كافة، بكل صدق ودقة، مع السعي لتطويرها على ضوء التجربة وتحديثها خدمة للحاجات المستجدة، كل ذلك على أساس مبدأ تداول السلطة ومبدأ توازن السلطات، مع احترام الأصول الديمقراطية الملائمة لواقعنا.
- ٣ - تعزيز استقلالية القضاء وتحصينه ضدّ التدخلات والضغط المختلفة التي تمارسها السلطة التنفيذية ليتمكن من تأدية دوره كاملاً في محاسبة المتجاوزين مهما علا شأنهم.
- ٤ - تفعيل الممارسة الديمقراطية عن طريق:

بالصور ..

2007



مؤتمر صحافي للائحة المستقلين لتخرجي الجامعة الاميركية برئاسة فواز المرعبي والأعضاء هشام جارودي، مروان اسكندر وصلح الحركة

1999



النائبان صلاح الحركة وسيبوه هوفننيان وعمداء الجامعة الأميركية

أ - انتخابات نيابية حرّة تتم على أساس قانون عصري يعتمد على الدائرة الصغرى بعد تحويلها إلى محافظة.

ب - انتخابات محلية حرّة على أساس اللامركزية الإدارية التي ينظم أصولها قانون حديث يؤمن الحاجات الأساسية لكل منطقة.

٥ - في الشأن الاقتصادي والمالية العامة:

أ - بناء اقتصاد حرّ على أساس المنافسة الحقيقية وبعيداً عن الاحتكار بمختلف أوجهه.

ب - اعتماد خيار خصخصة قطاعات الدولة الإنتاجية بهدف إبعادها عن التسيّب والهدر واستغلال النفوذ.

ج - العمل على تقليص حجم القطاع العام وعدد العاملين فيه، بعد أن أصبح هذا الأمر يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد، ويضعف النمو، ويزيد المديونية العامة أصلاً وخدمة.

د - تشجيع الاستثمار عن طريق القروض الميسرة من أجل فرص عمل جديدة تزيد إنتاجيتها في حجم الاقتصاد الوطني.

٦ - تطوير مناهج التعليم، في مختلف مراحلها، ليتناشى مع حاجات سوق العمل المستجدة على أمل الحدّ من النزف المتواصل لهجرة الشباب وخريجي الجامعات.

٧ - تطوير العمل السياسي وإبعاده عن المؤثرات الطائفية، مما يحتم سنّ قانون جديد للأحزاب على أساس وطني يؤمن مشاركة فعالة للفئات كافة، وبالتالي يؤمن انصهاراً حقيقياً للمواطنين.

٨ - منع احتكار وسائل الإعلام من قبل أصحاب النفوذ والثروات خدمة للديمقراطية، وصيانة الحريات الإعلامية كي يتحوّل الإعلام إلى سلطة رابعة تلعب دورها كاملاً في الرقابة على ممارسات وأداء السلطة السياسية.

٩ - تعزيز علاقاتنا بالدول العربية، وبخاصة سوريا الشقيقة لما تربطنا بها من روابط تاريخية وجغرافية واقتصادية.

١٠ - ويبقى الهدف الأساسي للقائنا بالإيمان بضرورة تعزيز الوحدة الوطنية والعودة الى أصالتنا والحفاظ على صيغتنا الوطنية الفريدة، على الرغم من الشوائب التي ألت بها في المرحلة الأخيرة.

الإسلام والانتخابات

مقدمة

حين تخطيت سن الصبا وأراد والدي أن يرشدني إلى الدين، قال لي: يا صلاح نحن مسلمون شيعة هل تعرف ما معنى ذلك؟

أجبت: نعم، إننا نحب النبي وأهل البيت.

فقال: هذا تحصيل حاصل، لكن يجب أن تعلم أننا نتميز بخاصيتين، وهما: إن باب الاجتهاد مفتوح، وإننا مع العدالة وضد الظلم بالمطلق.

وفي عمر الخامسة عشرة لم أفهم قصده تماماً، وطلبت منه أن يوضح ما يقول، فأجاب: إن باب الاجتهاد مفتوح يعني أن الله خلقنا وميزنا عن باقي خلقه بالعلم وعلينا استعمال العلم لتدبير أمورنا وحل مشاكلنا وتبيان الصواب من الخطأ، ذلك أن الإسلام دين لكل زمان ومكان. إن هذه المتغيرات تخلق مواضيع، ومشاكل جديدة للإنسان يجب عليه دائماً إيجاد الحلول العقلانية لها. أما موضوع الظلم فإن نظرنا إليه رافضة بالمطلق، ونحن متعلقون بمبدأ العدالة بشكل كامل.

لم أفهم تماماً معنى هذه الكلمات حتى كبرت، وأصبحت أدرك أن الله عز وجل قد ميز الإنسان بشكل لافت، وخاصة بموضوع العقل وما يستتبعه من تبصر وتفكير.

وعلى المسلم إذن أن يبتعد عن أي أطروحة تعارض هذا الأصل الإلهي في تحديد مسؤولية الإنسان.

الإنسان في الإسلام

إن الإنسان في الإسلام هو قدس الأقداس: خلقت الأشياء لأجله، وبعث الأنبياء جميعاً لهدايته وسعادته، وهو خليفة الله في الأرض.

«وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال (أي الله) إني أعلم ما لا تعلمون» (سورة البقرة).

الإنسان إذن هو خليفة الله في الأرض يجب أن يتحلى بأفضل الأخلاق وأكرمها بعيداً عن الكبرياء فهي لله وحده سبحانه وتعالى. ولا فرق في ذلك بين إنسان وآخر ولو اختلف الدين والعرق و...

لذا عندما عين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الوالي مالك الأشر أمره باحترام الناس كل الناس وأن يصونهم في عيشتهم وأمنهم وقال له: «فالناس صنفان إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق».

ولقد أنعم الله على الإنسان بالعقل ليتدبر أمره، وليعرف من العلم، ويبدع فيه حتى يتيقن الصواب من الخطأ وجعل العقل محلاً لأمره ونهيه وثوابه وعقابه.

بالصور ..

2005



في حفل استقبال في حسينة برج البراجنة تحضيراً لانتخابات ٢٠٠٥

2005



بين الأهل والأصحاب تحضيراً لانتخابات ٢٠٠٥

مسؤولية القادة

وللقادة مسؤولية كبيرة في سياسة القوم. ولا بد من التذكير بكلام سماحة العلامة السيد محمد حسين فضل الله حين أجاب عن استفسارات المواطنين إذ قال :

«إن من يضع نفسه في مواقع القيادة لهذا الشعب يتحمل مسؤولية الارتفاع بمستوى الناس إلى أن يستطيعوا أن يتحكموا في اختيارهم لممثليهم إلى معايير واضحة تنسجم مع متطلبات الموقع التمثيلي وشروطه... أما أن تعمد القيادات إلى إفساد الذهنية العامة للناس، والانخفاض بمستواهم القيمي والحضاري، عبر تعويدهم على الاحتكام إلى معايير من يدفع المال أكثر...

.... إلى أن قال سماحته: فإن الله تعالى لم يجعل رزق الإنسان ببيع مواقفه، وإنما موقفه وصوته الانتخابي أمانة من الله في عنق الإنسان لأن الإنسان مسؤول عن الصلاح والإصلاح في حياته وحياة الناس.
(الرجع: الموقع الإلكتروني لسماحته)

الانتخابات

أما في الموضوع الانتخابي الصرف فسماحة السيد قد أفنى في حديث إلى إحدى الأسبوعيات بحسن الاختيار وقال :

«سؤال: لا تقليد في السياسة؟

جواب: لا تقليد في السياسة إذا لم يكن الموقف أو الخط السياسي يرتبط بالحكم الشرعي.

سؤال: هل هذا ينطبق أيضاً على الانتخابات النيابية؟

جواب: من الطبيعي جداً أن الانتخابات النيابية تتحدد باختيار هذا الشخص أو ذاك ليكون ممثلاً للشعب، وهذه مسألة يعبر عنها الفقهاء بأنها مسألة موضوعية.

وفي المسائل الموضوعية قد يكون المقلد أو الإنسان العادي أكثر خبرة من الفقيه، ولذلك فإن مسألة من يجب اختياره من المرشحين في الانتخابات وهذه مما لا يرجع فيه إلى رأي الفقيه.

ولكن ربما هناك بعض المسائل التي تتحرك في نظرية ولاية الفقيه، عندما يكون الفقيه يملك الولاية على الأمة من خلال تلك النظرية على اعتبار كونه يملك السلطة التنفيذية، فإذا رأى مصلحة في انتخاب شخص معين، فالذين يتبعون ولاية الفقيه لا بد أن يلتزموا بذلك، لكنني أظن أن الفقيه إذا كان حكيماً لا يفرض على الناس شيئاً من ذلك».

وأخيراً يهمني أن أشدد على أن سياسة الدولة هي من الأمور العظيمة لما تفرضه من علم ومعرفة ونزاهة وتجرد وحب للناس. أرجو أن يتمكن الناخبون من حسن الاختيار للارتقاء ببلداننا الحبيب إلى الأفضل.